



مصادر تقلبات سعر الصرف الاسمي في تركيا للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢)

د. سعدون حسين فرحان

مدرس/ قسم الاقتصاد/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

يناقش البحث موضوعاً مهماً يتمثل بمصادر تقلبات سعر الصرف الاسمي منذ بدء الإصلاحات الاقتصادية في تركيا مطلع عام (١٩٨٠)، هدف البحث إلى دراسة هذه المصادر واستخلاص المصادر المسببة لتقلبات سعر الصرف في تركيا للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢)، وتحديد طبيعتها اعتماداً على التحليل النظري المعزز باستخدام الأدوات الكمية وتحليلها، وقد استند البحث إلى فرضية مفادها: ان الصدمة النقدية (نمو عرض النقود المرتفع) والصدمة الخارجية ذات الطابع النقدي (زيادة تدفقات رأس المال) هما المسؤولان الرئيسان عن التقلبات المفرطة في سعر صرف الليرة التركية، استخدمت طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (٢SLS) لتقدير النموذج الخاص بمصادر تقلبات سعر الصرف الاسمي، وقد توصل إلى عدد من النتائج لعل أهمها ان الصدمة النقدية والصدمة الخارجية ذات الطابع النقدي هما المصدران الرئيسان لتقلبات سعر صرف الليرة التركية، مما عزز فرضية البحث.

مقدمة

لفت موضوع مصادر تقلبات سعر الصرف الاسمي في العقود الثلاث الأخيرة أنظار عدد من الباحثين بوصفه حقلاً خصباً للعديد من الدراسات الاقتصادية، نظراً لأن تحديد مصادر تقلبات سعر الصرف ونمطها سواء أكانت نقدية ام حقيقية، داخلية أم خارجية يُمكن متخذي القرار الاقتصادي من وضع الحلول الملائمة لهذه التقلبات، ومحاولة التخفيف من آثارها السلبية عندما تأخذ طابع الإفراط والاتجاه التصاعدي.



ان الاصلاحات النقدية في تركيا التي بدأت مع مطلع عام (١٩٨٠) أحدثت تقلبات مفرطة في سعر صرف الليرة التركية، وترافق هذا مع معدلات تضخم مرتفعة وقياسية، فضلاً عن عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي، وقد ساد عقدي الثمانينات والتسعينات تقلبات مفرطة في اسعار الصرف وقصور سياسات الاقتصاد الكلي، وخضوعاً كاملاً من قبل متخذي القرار الاقتصادي لمشكلات أرهقت كاهل الاقتصاد حتى عدت سمة مميزة للاقتصاد التركي ومؤشراً على سلبيات هذه السياسات (لاسيما النقدية منها)، فضلاً عن الاداء المتواضع للسياسة المالية، وعدم التعويل عليها بوصفها سياسة رئيسة في اطار سياسات الاقتصاد الكلي.

أهمية البحث:

تعد دراسة التقلبات المفرطة في سعر صرف الليرة التركية حقلاً مهماً للدراسة في بحثنا، إذ أن زيادة التقلبات تنعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة في اداء مجمل النشاطات الاقتصادية، وإذا كان متخذي القرار في تركيا قد تغاضوا عنها لعقود من الزمن، فأنهم اجبروا في الآونة الأخيرة على إعادة حساباتهم في توجهاتهم النقدية، وعدت مسألة تقلبات سعر الصرف المفرطة ومعدل التضخم أهم المجالات التي يسعون لمواجهةها والتي احدثتها سياساتهم الاقتصادية التي انخرفت كثيراً عن مسارها الصحيح على مدى عقدي الثمانينات والتسعينات، لذا فان موضوع بحثنا ذا أبعاد مهمة، إذ يبحث في استخلاص المصادر الرئيسية



لتقلبات سعر الصرف الاسمي لليرة التركية، ومحاولة مناقشة المصادر التي احدثتها، ومن ثم وضع حلول تعزز تحقيق الاستقرار النقدي المستدام في تركيا. **مشكلة البحث:** تتلخص مشكلة البحث في أن التقلبات المفرطة تؤثر سلباً في مجمل النشاطات الاقتصادية، فضلاً عن ترافقها مع معدلات تضخم مرتفعة، ومعدلات نمو متقلبة وسوء تخصيص الموارد بين استخداماتها البديلة. **هدف البحث:** يهدف البحث الى دراسة مصادر تقلبات سعر الصرف الاسمي، واستخلاص المصادر المسببة لهذه التقلبات، فضلاً عن تحديد طبيعتها، نقدية ام حقيقية، داخلية ام خارجية، اعتماداً على التحليل النظري المعزز باستخدام الاساليب الكمية، وتحليلها.

فرضية البحث: يستند البحث إلى فرضية مفادها: - ان مصادر تقلبات سعر الصرف الاسمي تنصف بانها نقدية، أما بصورة مباشرة (زيادة معدلات نمو المعروض النقدي)، أو غير مباشرة (استقطاب تدفقات رأس المال الاجنبي عبر اسعار فائدة مرتفعة).

منهج البحث: اعتمد البحث في مكوناته على جانبين، الأول النظري الذي استند في تحليلاته إلى آراء العديد من الاقتصاديين ذوي التوجهات المختلفة، فضلاً عن توصيف الاقتصاد التركي عبر التطرق إلى الاصلاحات النقدية وأثرها في تقلبات سعر الصرف ومعدلات التضخم، ومن ثم تحديد مصادر تقلبات سعر الصرف الاسمي على المستوى النظري، والثاني باستخدام التحليل الكمي، وقد اختيرت طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (٢SLS) لتقدير الأنموذج الخاص بالبحث، وقد شمل البحث المدة (١٩٨٠-٢٠٠٢) وتجنبنا توسيعها الى ما بعد



عام (٢٠٠٢) نظراً لاتجاه تركيا بعدها الى تبني سياسة نقدية مستهدفة للتضخم أعقاب الازمة المالية عامي (٢٠٠٠-٢٠٠١)، وهذه السياسة تتناقض توجهات تركيا في المدة (١٩٨٠-٢٠٠٢).

المبحث الأول: المدخل النظري لدراسة مصادر تقلبات سعر الصرف في ظل اتجاهات نظرية مختلفة

ثمة نقاش محتدم أثير في السنوات الأخيرة يدور جوهره حول المصادر الرئيسة لتقلبات سعر الصرف (لاسيما الاسمي) وقد ساق هذا النقاش تساؤلاً على المهتمين باقتصاديات اسعار الصرف مفاده: - هل أن مصادر تقلبات سعر الصرف تأتي معظمها من الجانب النقدي أم الحقيقي (سواء أكانت داخلية ام خارجية)؟، وقد تطورت وفقاً لهذه المناقشات ثلاثة آراء عدت الجوهر النظري لموضوع مصادر تقلبات سعر الصرف الاسمي تركّز معظمها على الصدمات النقدية والتي سنناقشها تباعاً:

أولاً: - الاتجاه النقدي مقابل نظرية عزل الصدمات

تؤكد نظرية عزل الصدمات التي يمثلها انصار نظام سعر الصرف الثابت، ان تبني نظام سعر الصرف الثابت يكفل تقييد السياسة النقدية التي تعدها نظرية عزل الصدمات المسؤول الرئيس عن تقلبات سعر الصرف، التي لا يحبذها انصار هذه النظرية، إذ يعتقدون بانها تعيق نمو الصادرات ومن ثم تخفض معدل النمو الاقتصادي، ومنذ مطلع عقد الخمسينات أحدثت المدرسة النقدية انقلاباً على الأفكار المؤيدة لنظرية عزل الصدمات، إذ يعتقد (فريدمان، ١٩٥٣) والعديد من



الاقتصاديين الذين يمثلون الاتجاه النقدي، ان الدول التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت أكثر عرضة للصدمات النقدية الخارجية، وهم يساندون بقوة تبني نظام سعر الصرف المرن ويعدونه السبيل الوحيد امام الدول المفتوحة على العالم الخارجي، ان الاتجاه النقدي يعد هذه النقطة حجة قوية لرفض نظام سعر الصرف الثابت شكلاً ومضموناً، فضلاً عن ان تبني نظام سعر الصرف المرن يكفل عزل الصدمات التضخمية الخارجية (النقدية) والناجمة عن السياسة النقدية التوسعية الاجنبية (١).

ان العديد من انصار نظام سعر الصرف المرن مثل (اوبستفيلد وجرمان، ١٩٩١) يوجهون عدداً من الانتقادات الصريحة لنظرية عزل الصدمات يمكن تلخيصها بالجوانب الآتية:-

١. يتمتع نظام سعر الصرف المرن بان له آلية ذاتية لتخفيض سعر الصرف عندما يحتاج الاقتصاد المحلي لذلك، على عكس نظيره نظام سعر الصرف الثابت المتصف بالجمود.

٢. يدعي انصار نظرية عزل الصدمات ان المسوغ الرئيس لتبني نظام سعر الصرف الثابت، هو عزل الصدمات الخارجية عن الاقتصاد، بينما يرى انصار نظام سعر الصرف المرن ان الهدف من تبني نظام سعر الصرف معين لا يقتصر على مواجهة الصدمات، بل ان هناك اهدافاً اخرى على الدولة وسياستها تحقيقها، وقد يكون مسوغ (عزل الصدمات) غير كافي لتسوية تبني نظام سعر صرف معين.



٣. قد لا يكون لسعر الصرف نفسه قدرة على عزل الصدمات التجارية الخارجية (الصدمات الحقيقية الخارجية)، او حتى دور في تغيير بنية الناتج المحلي الاجمالي عندما لا تستجيب الموارد لتحركات سعر الصرف.

٤. لا يستطيع نظام سعر الصرف بمفرده عزل الصدمات الداخلية والخارجية، نقدية أم حقيقية، ويتطلب هذا تدخل سياسات الاقتصاد الكلي (لاسيما المالية منها) لتحقيق هذا الهدف^(٢).

ثانياً: -المدرسة النمساوية الحديثة وخيار الحل التوفيقي:

يرى انصار هذا الاتجاه مثل (هايك، ١٩٨٩) و (وثيرد، ١٩٩٠) وكذلك (مايس، ١٩٩٨) ان التعويم المدار يعد اكثر نظم اسعار الصرف انسجاماً واتساقاً مع الاقتصادات النامية، الا انهم في الوقت نفسه يحذرون من تبني التعويم الحر الذي تزيد في ظله تقلبات سعر الصرف ويرافق هذا زيادة في المخاطر مما ينعكس في مستوى النشاطات الاقتصادية^(٣).

ان انصار المدرسة النمساوية يوافقون الاتجاه النقدي في ان تخفيض قيمة العملة المحلية (تغيرات سعر الصرف) هو ليس ظاهرة طبيعية تحدث في سوق العملات، بل انه اجراء مستهدف من قبل صناع القرار، في حين يخالفونه بان مرونة سعر الصرف يجب ان تكون مقيدة وليست حرة كما يحبذها انصار الاتجاه النقدي.

وخلاصة القول هناك نقاش واسع النطاق بين المدارس الاقتصادية في توصيف مصادر تقلبات سعر الصرف (لاسيما الاسمي)، ويتفق العديد من



انصار هذه المدارس على مسؤولية المصادر النقدية (السياسة النقدية) عن جزء كبير من تقلبات سعر الصرف وبخاصة عندما تتخذ طابعاً من الافراط، في حين يعطي هؤلاء الصدمات الحقيقية جانباً ضيقاً، وقد يعود هذا إلى كون سعر الصرف متغيراً نقدياً لذا من المتوقع بحسب افكار هذه الاتجاهات ان يتأثر مباشرة بمتغيرات نقدية بحتة، لذلك يؤكدون بان تخفيض تقلبات سعر الصرف وتقييدها يجب ان لا يأتي من خارج الاطار النقدي لسياسات الاقتصاد الكلي.

ان متابعة الظروف الاقتصادية في تركيا تؤكد بان تبني نظام سعر الصرف الثابت أوقع تركيا في العديد من الازمات المزملة لاسيما في مجال عجز ميزان المدفوعات، فضلاً عن زيادة معدلات التضخم وعدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي، وتحت كل هذه الضغوطات اضطرت تركيا في عام (١٩٨٠) الخروج من نظام سعر الصرف الثابت والتحول الى نظام سعر الصرف المرن^(٤)، سنناقش هذه الاصلاحات والنتائج المترتبة عليها بشيء من التفصيل في بحثنا هذا.

المبحث الثاني: تقلبات سعر الصرف والتضخم في ظل الإصلاحات النقدية في تركيا للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢)

على غرار العديد من الدول النامية بدأت تركيا برنامجاً اصلاحياً يقع معظمه في الجانب النقدي للاقتصاد التركي، إذ كانت هناك محاولات فاشلة خلال العامين (١٩٧٨ - ١٩٧٩) لتحقيق زيادة مستقرة في معدلات النمو، ووضع حد لأزمة ميزان المدفوعات التي عانت منها تركيا طوال عقد السبعينات، ومع فشل هذه المحاولات بدأت تركيا منذ مطلع عام (١٩٨٠) انطلاقة عدت الأهم في تاريخ تركيا الاقتصادي الحديث، إذ بدأت بتحرير نظام سعر صرفها، بتحولها من



نظام سعر الصرف الثابت الى نظام سعر الصرف المرن، واستهدفت هذه التحولات احداث تغيرات بنيوية في نمط الانتاج وطبيعته في تركيا، فضلاً عن توجه تركيا في ستراتييجيتها التصديرية نحو الخارج لتجاوز القيود التي فرضت على معدلات النمو، تلك القيود التي أملت عليها ستراتييجيتها السابقة (احلال الاستيرادات)^(٥).

لقد انتقلت تركيا بنجاح الى ستراتييجية مستندة إلى الانفتاح الاقتصادي والتنافسية وزيادة المرونة تجاه الصدمات الخارجية (معدلات فائدة حقيقية مرتفعة جذبت مزيداً من تدفقات رأس المال)، وبالرغم من النجاحات التي حققتها تركيا في هذا المجال الا ان هناك حقائق لا يمكن تجاهلها من بينها، تقلبات مفرطة في اسعار الصرف الاسمية والحقيقية، ومعدلات تضخم قياسية لاسيما في عام ١٩٨٠ إذ سجل معدل التضخم ١٠٨%، وعدت هذه المجالات الكبرى التي عجز برنامج الإصلاحات في تركيا عن تحقيق أي شيء يذكر حيالها، وقد بقيت التقلبات الواسعة في قيمة الليرة التركية ومعدلات التضخم سمة بارزة للاقتصاد التركي حتى عدت اهم خصائصه^(٦).

وثمة تساؤل قد يثار بشدة حول مكانة السياسة المالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في تركيا، والاجابة تأتي بسرعة ان قصور السياسة المالية ودورها الذي يكاد لا يذكر ضمن إطار سياسات الاقتصاد الكلي، إذ أقتصر دور السياسة الضريبية على كونها أحد عناصر تشجيع الصادرات، لتكون السياسة المالية الحلقة المفقودة ضمن إطار سياسات الاقتصاد الكلي في تركيا طوال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٢) ^(٧).



ان التقلبات الواسعة في سعر صرف الليرة التركية تتسبب الى معدلات نمو المعروض النقدي المرتفعة، والذي ارتبط مع اطلاق يد السياسة النقدية عبر فك القيود التي سبق وان فرضت عليها من قبل نظام سعر الصرف الثابت، ولعل أهم اسباب تبني نظام سعر الصرف المرن هو توجه تركيا في استراتيجيتها التصديرية نحو الخارج، وترافق هذا مع تخفيضات حادة في قيمة العملة المحلية لاسيما في عقد الثمانينات^(٨)، ونذكر هنا ان هناك اجماع لدى معظم الاقتصاديين مفاده ان زيادة القدرة التنافسية يرتبط بمدى قدرة البلد على تقبل معدلات تضخم مرتفعة وتخفيضات حادة في اسعار صرف العملة المحلية في المراحل الأول لانتهاج استراتيجية التصدير الموجه للخارج.

لقد واجهت تركيا أزمة مالية حادة في العامين (٢٠٠٠-٢٠٠١)، اجبرت على إعادة النظر في توجهاتها النقدية، خضعت بعدها الى برنامج استقرار اقتصادي اشرف عليه صندوق النقد الدولي (IMF)، تحولت تركيا باتجاه تبني سياسة نقدية مستهدفة للتضخم مع عدد من الاصلاحات في الاسواق المالية، وعدت سياسة التضخم المستهدف ملاذاً رئيساً للاقتصاد التركي للخروج من عنق الزجاجة، نتيجة للانحرافات الواسعة للسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف عن مساريهما الصحيح في عقدي الثمانينات والتسعينات وللتين عدتا اهم اسباب تقلبات سعر الصرف الاسمي في تركيا^(٩).

المبحث الثالث: تقدير العلاقة بين تقلبات سعر الصرف ومصادرها في تركيا للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢) وتحليلها

في ضوء المناقشة النظرية السابقة لمصادر تقلبات سعر الصرف الاسمي في تركيا والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع المهم، وُصِفَ أنموذجاً لتقدير



العلاقة بين تقلبات سعر الصرف الاسمي ومصادرها، ونظراً للعلاقة السببية ذات الاتجاهين فقد وصف النموذج على أساس منظومة معادلات آنية، تم اختيار طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (٢SLS) بوصفها الأكثر انسجاماً وطبيعة العلاقات في هذا النموذج.

اولاً: توصيف النموذج:

لقد وصف النموذج الخاص بالبحث واختيار متغيراته اعتماداً على النظرية الاقتصادية والأدبيات المتعلقة بالبحث، ويمكن عرض هذا النموذج بالشكل الآتي:

$$\text{Cap} = a_0 + b_1 \text{Ex} + b_2 \text{InF} + b_3 \text{Gr} + b_4 \text{R} + e_i \dots\dots\dots (١)$$

$$\text{EX} = a_0 + b_1 \text{M} + b_2 \text{Oil} + b_3 \text{Exp} + b_4 \text{Cap} + e_i \dots\dots\dots (٢)$$

إذ ان :-

Cap = تدفقات رأس المال الخاص بوصفها نسبة من الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

EX = تقلبات سعر الصرف الاسمي محسوبة على اساس الانحراف المعياري لاسعار الصرف الشهرية لليرة التركية مقابل الدولار الامريكي.

InF = معدل التضخم معبراً عنه بالتغيرات النسبية في المخفض الاسمي للناتج المحلي الإجمالي (GDP deflator).

Gr = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

R = معدل الفائدة الحقيقي.

M = المعدل السنوي لنمو عرض النقود.

Oil = السعر الاسمي للنفط الخام.

EXP = الانفاق الحكومي بوصفه نسبة من الناتج المحلي الاجمالي.



Cap = تدفقات رأس المال الخاص التي قدرت بالمرحلة الأولى.

$(a, b_1, b_2, b_3, b_4) =$ مقدرات معالم الانموذج.

ei = مُقدر الخطأ العشوائي.

ثانياً: - البيانات ومصادرها الإحصائية: لقد جمعت البيانات الخاصة في هذا البحث اعتماداً على منشورات صندوق النقد^(١٠) والبنك الدولي^(١١) وكذلك المنشورات الخاصة بمنظمة أوك^(١٢)، وتقتضي الضرورة ان ننوه هنا إلى ان بعض المتغيرات احتسبت من قبل الباحث اعتماداً على الاحصائيات الخاصة بالمنشورات المذكورة آنفاً (تقلبات سعر الصرف الاسمي على سبيل المثال).

ثالثاً: - مناقشة النتائج القياسية الاقتصادية:

يعرض الجدول (١) النتائج التقديرية الخاصة بمصادر تقلبات سعر الصرف الاسمي:- المرحلة الأولى: - تظهر المعادلة التقديرية الخاصة بتدفقات رأس المال الخاص:- إذ تشير (a_0) إلى قيمة الحد الثابت، والذي يؤكد بان هناك تدفقات رأسمالية خاصة حتى في ظل غياب المتغيرات المفسرة، وقد اثبت اختبار (T) معنوية هذه المعلمة، إذ زادت قيمة (t) المحتسبة عن نظيرتها الجدولية.

وتبين (b_1) معلمة تقلبات سعر الصرف، وقد كان تأثير هذا المتغير ايجابياً في تدفقات رأس المال الخاص، ويمكن ان يفسر هذا اتجاهات تقلبات سعر الصرف التصاعدية التي اصبحت شبه مقروءة من قبل المستثمر الاجنبي، فضلاً عن تميز تركيا بمعدلات فائدة حقيقية مرتفعة وعُدَّ هذا عامل جذب لتدفقات



رأس المال الاجنبي بصرف النظر عن تقلبات سعر الصرف، ويؤكد اختبار (T) معنوية هذه المعلمة. وبالاتقال الى (b_2) التي تعكس معلمة معدل التضخم، وقد كان تأثير هذا المتغير سلبياً في تدفقات رأس المال الخاص، ويوافق هذا المنطق الاقتصادي، في ان معدلات التضخم المرتفعة هي عامل طرد للمستثمرين الاجانب، وقد ظهرت معلمة التضخم بمستوى معنوية مقبول بحسب اختبار (T).

وتشير (b_3) الى معلمة النمو الاقتصادي، ولم يكن لهذا المتغير تأثير يذكر بوصفه عاملاً لجذب تدفقات رأس المال الخاص، ويمكن ان يفسر هذا ان معدلات النمو كانت متقلبة الى حد كبير مما دفع الى عدم ظهورها بمستوى المعنوية المطلوب.

وبالاتقال الى (b_4) التي تبين معلمة معدل الفائدة الحقيقي، وقد كان تأثير هذا المتغير ايجابياً في تدفقات رأس المال الخاص، وهذا يعزز الرؤية الاقتصادية (بالتحديد التقليدية المحدثه) التي تضع معدل الفائدة الحقيقي على هرم عوامل جذب تدفقات رأس المال، وقد ظهرت معلمة هذا المتغير بمستوى معنوية مقبول بحسب اختبار (T).

ويؤكد اختبار (F) على معنوية المعادلة التقديرية الأولى الخاصة بتدفقات رأس المال الخاص، إذ زادت (F) المحتسبة عن نظيرتها الجدولية.

ويوضح معامل التحديد (R^2) ان ما يقرب من (٦٨ %) من التغيرات الحاصلة في تدفقات رأس المال، يمكن ان تنسب الى المتغيرات المفسرة وبالتحديد



(معدل الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم وتقلبات سعر الصرف)، في حين تعود نحو (٣٨ %) من هذه التغيرات الى متغيرات لم تدخل الأنموذج. وبالاتقال الى معامل التحديد المعدل (R^2_j) نلاحظ ان ما يقرب من (٦٠ %) من التغيرات الحاصلة في تدفقات رأس المال يمكن ان تتسبب الى المتغيرات المفسرة، في حين تعود (٤٠ %) من هذه التغيرات الى متغيرات لم تدخل الأنموذج.

وبخصوص اختبارات الكشف عن مشكلات الاقتصاد القياسي، يشير اختبار (كلاين) الخاص بالكشف عن مشكلة التعدد الخطي، أن لا وجود لهذه المشكلة في انموذج المرحلة الأولى، إذ زاد معامل الارتباط الكلي (R_1) عن معاملات الارتباط الجزئي (انظر المصفوفة A).

وبالتحول الى اختبار (دارين واتسون) الخاص بالكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي، يلاحظ بانه لا يمكن الجزم بوجود المشكلة من عدمه، إذ وقعت إحصاءة ($D.w$) المحتسبة في منطقة عدم التأكد، وبما ان غرضنا من البحث هو ليس التنبؤ، فسنأخذ بنتائج هذه التقديرات.

المرحلة الثانية:- تعكس المعادلة التقديرية الثانية الأنموذج الخاص بمصادر تقلبات سعر الصرف الاسمي:- إذ تشير (a.) إلى أن هناك تقلبات في سعر الصرف الاسمي حتى في ظل غياب المتغيرات المفسرة، وأوضح اختبار (T) معنوية هذه المعلمة، إذ زادت (t) المحتسبة عن نظيرتها الجدولية.

وتبين (b_1) معلمة نمو عرض النقود، وكان تأثير هذا المتغير ايجابياً في تقلبات سعر الصرف الاسمي، وهذا يعزز آراء العديد من الاقتصاديين، ان معظم



مصادر تقلبات سعر الصرف الاسمي متأتية من الجانب النقدي للاقتصاد الكلي (السياسة النقدية)، وقد ظهرت معلمة هذا المتغير بمستوى معنوية مقبول بحسب اختبار (T).

وبالانتقال الى (b_2) و (b_3) واللّتين تمثلتا معلمتي سعر النفط الاسمي والانفاق الحكومي على التعاقب، يلاحظ عدم معنوية كلتا المعلمتين، وتفسير هذا ان الصدمات الحقيقية الداخلية (الانفاق الحكومي) والخارجية (سعر النفط) ليس لها دور في تفسير تقلبات سعر الصرف الاسمي في تركيا، بوصف السياسة المالية مهمشة في تركيا خلال مدة البحث، والتي اختصرت على استخدام الضريبة بوصفها حافزاً للصادرات على عكس نظيرتها السياسة النقدية التي كان إطلاقها بتبني نظام سعر الصرف المرن عام (١٩٨٠) سبباً رئيساً في إحداث تقلبات مفرطة بسعر الصرف الاسمي، اما عن (سعر النفط) فان تغيراته يمكن ان تسهم في إحداث صدمات المدى القريب، والتي تتلاشى آثارها على المدى البعيد لذلك لم يكن لها تأثير معنوي خلال مدة البحث، وقد أثبت اختبار (T) عدم معنوية هاتين المعلمتين.

وتبين (b_4) معلمة تدفقات رأس المال الخاص الذي قدر في المرحلة الأولى، وقد كان تأثير هذا المتغير ايجابياً في تقلبات سعر الصرف، ويمكن تفسير هذا بأن معدلات الفائدة الحقيقية في تركيا كانت عاملاً رئيساً لجذب تدفقات رأس المال الخاص (معدل الفائدة متغير نقدي)، أي ان مصادر تقلبات سعر الصرف الاسمي يمكن ان تنسب الى متغيرات نقدية بحتة (عرض النقود) بوصفه صدمة نقدية داخلية وتدفقات رأس المال الخاص بوصفه صدمة خارجية،



الا ان عامل جذبه نقدي بحت (معدل الفائدة)، وقد اثبت اختبار (T) معنوية معلمة هذا المتغير.

وبالتحول إلى اختبار (F)، يلاحظ معنوية أنموذج المرحلة الثانية، إذ زادت قيمة (F) المحتسبة عن نظيرتها الجدولية.

ويوضح معامل التحديد (R^2) الى ان ما يقرب من (٩٣%) من مصادر تقلبات سعر الصرف تنسب إلى المتغيرات المفسرة، تحديداً عرض النقود وتدفقات رأس المال الخاص المُقدر بالمرحلة الأولى، في حين تعود (٧ %) إلى متغيرات لم تدخل الأنموذج.

ويؤكد معامل التحديد المعدل (R^2_j) ان ما يقرب من (٩١%) من مصادر هذه التقلبات يمكن ان تنسب الى المتغيرات المذكورة انفا، في حين تعود نحو (٩ %) من هذه المصادر الى متغيرات لم تدخل الانموذج، ويلاحظ ان الفوارق بين (R^2 و R^2_j) طفيفة جد مما يعزز أهمية المتغيرات المختارة في الأنموذج.

وبالانتقال الى الاختبارات الخاصة بالكشف عن مشكلات القياس الاقتصادي من الدرجة الثانية، نؤكد بان الأنموذج خالي من مشكلة التعدد الخطي بحسب (اختبار كلاين)، إذ زادت قيمة معامل الارتباط الكلي (R^2) عن قيم معاملات الارتباط الجزئي (انظر المصفوفة B)، فضلاً عن خلو الأنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، إذ وقعت احصاءة (D.w) في منطقة قبول فرضية العدم، التي تنص على عدم وجود هذه المشكلة^(١٣)

	Ex	Inf	Gr
Inf	-٠,٤١٥		



$$A = \begin{matrix} & Gr & & \\ R & 0,69 & 0,017 & 0,098 \\ & & -0,026 & 0,253 \end{matrix}$$

$$B = \begin{bmatrix} & M & Oil & Exp \\ Oil & & 0,144 & \\ Exp & 0,8 & & 0,304 \\ Cap & & 0,78 & 0,22 & 0,82 \end{bmatrix}$$

$$R1 = 0,82$$

$$R2 = 0,96$$

اذ ان:

A = مصفوفة الارتباط الخاصة بالمعادلة ١

B = مصفوفة الارتباط الخاصة بالمعادلة ٢

R1 = معامل الارتباط الكلي للمتغيرات المفسرة في المعادلة ١

R2 = معامل الارتباط الكلي للمتغيرات المفسرة في المعادلة ٢

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: - الاستنتاجات

١. اظهر التحليل النظري وكذلك نتائج التقدير القياسية الاقتصادية، ان تقلبات سعر الصرف الاسمي في تركيا تُفسر بمتغيرات السياسة النقدية ذات الانحرافات الواسعة (معدلات نمو عرض النقود المرتفعة)، فضلاً عن آثار السياسة غير المباشرة، إذ جذبت معدلات الفائدة الحقيقية المرتفعة مزيداً من



التدفقات الرأسمالية الاجنبية والتي تعد صدمة خارجية ذات طابع نقدي، إذ ان حافز التدفقات متغير نقدي (معدل الفائدة).

٢. لم يكن للسياسة المالية دوراً في احداث تقلبات سعر الصرف الاسمي وهذا ليس مؤشراً لنجاح هذه السياسة، بل ان قصورها سمح للسياسة النقدية الخاطئة إحداث تقلبات مفرطة في سعر صرف الليرة التركية.

٣. لم يكن للصدمة الحقيقية الخارجية (سعر النفط) دوراً في خلق تقلبات سعر الصرف الاسمي، إذ ان هذه الصدمة تخص المدى القريب ويتلاشى دورها بمرور الزمن.

٤. بالرغم من سلبيات الإصلاحات النقدية المذكورة انفا، الا انها نجحت في مجالات تغيير نمط الناتج المحلي الاجمالي وبنيته في تركيا الذي اُسم بالطابع الزراعي قبل تبني الإصلاحات الى اقتصاد اكثر تنوعاً مع بداية الالفية الثالثة نظراً لستراتيجية التصدير الموجه التي اتبعتها تركيا على مدى العقود الثلاث الماضية.

ثانياً: - المقترحات

١. ان تبني تركيا سياسة نقدية مستهدفة للتضخم يمكن ان يتسق مع هدف آخر، ألا وهو تحقيق الاستقرار في سعر صرف الليرة التركية، وهنا ستكون السياسة النقدية المستهدفة للتضخم واستقرار سعر الصرف شرطاً ضرورياً وكافياً لتحقيق الاستقرار النقدي في تركيا.

٢. ان تصحيح آثار السياسات الاقتصادية وإزالة انحرافاتهما، والمتمثلة بتقلبات مفرطة في سعر صرف العملة المحلية ومعدلات تضخم مرتفعة، تتطلب



وصفة من السياسة النقدية والمالية، والأخيرة يمكن ان تُفَعَّل لتأخذ مسارها الصحيح لاسيما على المستوى المحلي والذي يسهم في إزالة الانحرافات الماضية بمدد زمنية أقل، إذا ما قورنت مع تبني سياسة نقدية (استهداف التضخم).

٣. على متخذي القرار في تركيا مراعاة المكتسبات والعوائد التي حققتها تركيا في مجال التنويع الاقتصادي، وان لا تكون الإصلاحات الاقتصادية المقترحة اجراءها على حساب هذه المكتسبات والعوائد.



Sources Of Nominal Fluctuations of Exchange Rate in Turkey for the period (١٩٨٠-٢٠٠٢)

Dr. Saadoon Husain Farhan

Lecturer, Department of Political & Strategic Studies,
The Center For Regional Studies

Abstract

This research discusses important subject (Sources of nominal fluctuations of exchange rate in turkey) by the beginning of the eighties of the last century , the research aimed to study and analysis these sources in Turkey for the period (١٩٨٠-٢٠٠٢) , and explain the causes of this fluctuations in exchange rate and appointing its nature by depending on theoretical analysis and the empirical analysis.

The research depended on hypothesis which was: the money shock (the growth of high money supply) and the external shock which carry the money style (increasing in capital flows), were the main responsible about the wide- fluctuations in the exchange rate of Turkish Lira.

The two stage least square method (٢SLS) had used for estimating the model which had used in this research , and the research arrived to some results, the most important result was: the money shock and the external shock (which carry money style) were the main sources of the fluctuations in Turkish Lira exchange rate , and confirmed the hypothesis of research.



المصادر والهوامش

- ١- Black Lebaron & Rachel McCulloch (٢٠٠٠) Floating , Fixed , or Super Fixed ? , Dollarization join the Menu of Exchange Rate Options, The American Economic Review , VoL: ٩٠ , No:٢ , (٣٣-٣٦). <http://www.jstor.org>.
- ٢-Bogdan GaLavan (٢٠٠٥) The insulation Argument in Neoclassical International Economics: Acritque , The Quarterly Journal of Austrian Economics , VoL: ٨, No: ٣ , (٣-٥). <http://www.jstor.org>.
- ٣- Ibid , ٥-٨.
- ٤- Cheng Hoon Lim & Laura papi (١٩٩٧) An Econometric Analysis of the Determinants of Inflation in Turkey , working papers , No: ١٧ , IMF (٤-٥) , www.imf.org.
- ٥- Hakan Breu Ment (٢٠٠٢) Measuring Monetary policy for A small open Economy: Turkey , Department of Economics Bilkent University Ankra , (١-٧), Email: berument@bilkent.edu.tr.
- ٦- Ziya Oins & Suleyman Ozmucur (١٩٩٠) Exchange Rates , Inflation & Money Supply in Turkey: Testing the Vicoins Circle Hypothesis, Journal of Economics , VoL: ٣٢, No: ٤, Holland , (١٣٣-١٣٥).
- ٧- Hakan Berument & Burak Dogan (٢٠٠٢) The Asymmetric Effect of Government Spending shocks: Empirical Evidence from Turkey , Journal of Economic and Social Research VoL: ٦ , No: ١ , (٣٤-٣٥) , Email: berument@bilkent.edu.tr.
www.econ.com.
- ٨- Erinc Yeldan (٢٠٠١) on The IMF- Directed Disinflation program in Turkey: A program for Stabilization & Austerity or A Recipe for Impoverishment & Financial Chao ? , Department of Economics, No: ٠ , ٦٥٣٣, Ankra , (٢-٦). Email:yledane@bilkent-edu.tr.
- ٩- لمزيد من التفاصيل حول برنامج الاستقرار الذي يراعه صندوق النقد الدولي في تركيا انظر:-
- OECD(٢٠٠٨) Turkey , OECD Economic Surveys, VoL: ١٤. (١-١٦٧).www.oecd.org.
- ١٠- IMF (٢٠٠٤) International Financial Statistics , Washington , C.D-Rom.
- ١١-World bank (٢٠٠٤) World Development Indicators , Washington, CD-Rom.
- ١٢- OPEC (٢٠٠٤) Annual Statistical Bulletin , www.opec.org.
- ١٣- حسين علي بخيت وسحر فتح الله (٢٠٠٢) مقدمة في الاقتصاد القياسي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، (١٨٨-٢٢٣).